

وزارة الخارجية المصرية

بين الإلغاء (١٩١٤) والإعادة (١٩٢٢)

دكتور يونان لبيب رزق

أستاذ التاريخ الحديث - المساعد - كلية البنات - جامعة عين شمس

ظلت وزارة الخارجية المصرية رمزا من أهم رموز السيادة الوطنية على امتداد تاريخ مصر الحديث ، وتعدد دلالات تأكيد هذه الحقيقة :

١ - فن ناحية ، وقبيل الاحتلال البريطاني ، ظلت صلاحيات هذه الوزارة ، تحت مختلف الأسماء ديوان أمور أفرنكية أو نظارة خارجية ، تنضال وتزداد في إيقاع متناغم مع تقلص وإتساع قاعدة الاستقلال المصري .

فيما اقتضت هذه الصلاحيات على التعامل مع الأجانب الموجودين في مصر حتى أواخر عصر محمد علي - كما جاء في قانون السياسة الخارجية الصادر عام ١٨٣٧ - ، فقد اتسعت لتشمل ، المعاهدات الدولية والمطابع والمطبوعات الأوروبية والمحلية ، - كما جاء في الأمر العالي الصادر عام ١٨٧٨ بشأن اختصاصات النظار ووظائفهم - وكان هذا الإتساع تعبيراً عما تحصلت عليه مصر من الدولة العثمانية على عهد الخديو اسماعيل من مظاهر الاستقلال .

٢ - من ناحية أخرى ، فقد كانت هذه الوزارة دائماً محل رغبة جامعة من جانب القصر للسيطرة عليها ، والذي أدرك بدوره قيمتها كرمز للسيادة الوطنية ، ورأى أن سيطرته عليها تمكنه من ممارسة تلك السيادة من خلالها

ولعل أوضح ما وصل إليه القصر في السعي لتحقيق رغبته في تلك السيطرة نجاحه في الإشراف التام على كل الوظائف الدبلوماسية، بل أكثر من ذلك نجاحه في خلق نوع من الوحدة الوظيفية بين الخارجية وبين الديوان الملكي .

٣ - من ناحية أخيرة، وعلى عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢ - ١٩١٤) فبالرغم من أن سلطات الاحتلال قد سلبت وزارة الخارجية المصرية كثيراً من صلاحياتها من الناحية الواقعية ، إلا أن هذه الوزارة ظلت الواجهة التي تتعامل من خلالها السلطات الاحتلالية مع ممثلي الدول الأجنبية في العاصمة المصرية .

وعلى ذلك، وبالرغم من الوجود الاحتلالي، فقد ظل للخارجية المصرية دورها، بل وأهميتها، في إطار الجهاز الإداري والسياسي للبلاد . ويكفي تدليلاً على هذا أن نسجل أنه من بين ثمانية ، هم وزراء خارجية ذلك العهد ، تولى ستة منهم رئاسة الوزارة خلال تلك الفترة أو بعدها ، هم على التوالي شريف ونوبار وبطرس غالي وحسين رشدي ويوسف وهبه وعدلى يكن ، بل وفي أكثر من حالة كان رئيس الوزراء يشغل في نفس الوقت منصب وزير الخارجية .

* * *

كما أن كل الدلالات السابقة تدعم الحقيقة المطروحة بأن وزارة الخارجية المصرية ظلت رمزاً للسيادة والاستقلال الوطنيين مما يكسب أى متابعة لتاريخها بعداً خاصاً ، فإن هذه الحقيقة على الجانب الآخر هي التي أدت إلى إلغاء هذه الوزارة مع القرار بإعلان الحماية البريطانية على مصر في ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ، كما أنها هي التي أعادتها إلى الوجود مع إلغاء الحماية بعد ذلك بما يزيد على سبع سنوات ، وعلى وجه التحديد في تمريخ ٢٨ فبراير ١٩٢٢

ذلك أن كل الإجراءات التي اتخذت عشية إعلان الحماية إنما كانت تؤكد عديداً من المزايا للاستقلال المصري — ولو في إطاره الظاهري — فيما عدا إلغاء وزارة الخارجية المصرية .

فتقطع بقايا روابط الإتصال بين مصر والدولة العثمانية إنما كان يعنى إنهاء روابط « التبعية » التاريخية التي ظلت تربط القاهرة باستنبول لنحو أربعة قرون، ثم تغيير لقب الخديو إلى لقب السلطان للحاكم من أبناء الأسرة المالكة إنما كان يعنى تمتع هذا الحاكم بنفس اللقب الذي تمتع به الحكام العثمانيون من قبل ومن بعد ، كما أن تحول « النظارة » إلى « وزارة » إنما كان يعنى زوال السبب الذي حرم مصر من استخدام التسمية الأخيرة طوال تاريخها الحديث وذلك لأنها مستخدمة في استنبول مما استتبعه الرفض بأن تكون هناك وزارتان أولاهما في العاصمة التركية المتبوعة والثانية في العاصمة المصرية التابعة ، ومن ثم فقد كان على القاهرة أن تكتفي « بنظارة » (١)

إذن كان لا بد من عمل يؤكد أن مصر لم تحصل على « استقلال » بإعلان الحماية البريطانية عليها وإنما تحولت إلى « تبعية » ، وقد تمثل هذا العمل في القرار بإلغاء وزارة الخارجية المصرية .

الانتهاء :

تعددت موضوعات النقاش بين سائر الأطراف المعنية بتقرير المصير المصري قبيل إعلان الحماية على البلاد : من وزارة الخارجية البريطانية ، إلى دار المعتمد البريطاني في القاهرة ، إلى الوزارة الرشدية التي كانت قائمة في البلاد وقتذاك ، إلى الأمير حسين كامل الذي اقترح كبديل للخديو عباس الثاني الذي كان قد تقرر خلعهم .

ويلاحظ قارئ الوثائق البريطانية السرية أن كثيراً من هذه الموضوعات كانت محلاً للمساومة والمجادلات الطويلة ... حتى قضية الحماية نفسها خضعت لهذه المساومة وتلك المجادلات .

امر واحد كان موقف الحكومة البريطانية فيه حاسماً وغير قابل للنقاش أو المساومة ، هو إلغاء وزارة الخارجية المصرية ، كما يبدو من مجموع المراسلات المتبادلة بين ممثل المعتمد البريطاني في القاهرة المستر شيتام وسير إدوارد جراى وزير الخارجية البريطانية .

تؤكد إحدى هذه المراسلات أن التخطيط لإلغاء وزارة الخارجية قد واكب التفكير في فرض الحماية ، فبما جاء في إحدى برقيات وزير الخارجية البريطانية إلى القاهرة في منتصف أكتوبر ١٩١٤ د إن إعلان الحماية يحتم إشرافنا على العلاقات الخارجية المصرية ،^(١) .

ومع اتفاق رجال الوكالة البريطانية في القاهرة مع حكومتهم على حتمية الإشراف البريطاني على العلاقات الخارجية المصرية فإنهم قد تقدموا بعدة اقتراحات للتنفيذ على النحو الآتى :

١ - أن تتم الاتصالات بين الحكومة المصرية وممثل الدول الأجنبية في القاهرة من خلال ممثل الحكومة البريطانية في العاصمة المصرية .

٢ - الإبقاء على الهيكل القائم لوزارة الخارجية للقيام ببعض الأعمال الإدارية تحت إشراف رئيس الوزراء المصرى وذلك باعتبارها هيئة تتعامل في المسائل الخارجية من وجهتها المصرية ، .

٣ - كما أثار شيتام ، مسألة الاتصال بممثل الدول الأجنبية صاحبة الامتيازات ، ورأى أنه إذا طلب من هؤلاء أن يتصلوا في كافة الأحوال بالممثل البريطانى في القاهرة فإنهم سوف يفقدون الميزات العديدة التى ظلوا يتمتعون بها من وراء اتصالاتهم المباشرة بالحكومة المصرية في مسائل عديدة مثل العقود وغيرها .

ومن ثم فقد اقترح أن يطلب من ممثلي الدول صاحبة الامتيازات الاتصال بوكيل وزارة الخارجية المصرية في كافة الأمور التي يرون عدم ضرورة الاتصال بالممثل البريطاني بشأنها .

وقد دعم اقتراحه هذا بأن هيئة موظفي الوكالة البريطانية لن تستطيع مواجهة كل الأعباء المترتبة على إلقاء مسؤولية العلاقات الخارجية المصرية على عاتقها (٢) .

ببساطة كانت اقتراحات رجال الوكالة البريطانية في القاهرة تدعو إلى نوع من « الإشراف غير المباشر » من جانب الدولة الحامية على شئون الخارجية المصرية .

وبحسب وبدون نقاش على غير ما جرت عليه العادة في سائر الموضوعات رفضت لندن اقتراحات دار المعتمد البريطاني في القاهرة التي جاءها الرد سريعاً قبل مضي ٢٤ ساعة على تقديمها ، وقبل أن يصبح لهذه الاقتراحات أي وزن ، ولقيمة هذا الرد في تاريخ وزارة الخارجية المصرية تثبتته بنصه :

« مراسلة رقم ٨٢ في مجلد الخارجية البريطانية رقم ٤٠٧ / ١٨٣
« من سير لإدوارد جراي إلى المستر شيتام .

(برقية رقم ٤٢٥)

« وزارة الخارجية في ١٥ ديسمبر ١٩١٤

« ردأ على برقيتكم رقم ٣١٨ فان روح الحماية أن الدولة الحامية هي
« المسئولة وحدها ومباشرة عن العلاقات الخارجية للبلد المحمية .
« وأن حكومة جلالتنا تعني أن المنسودب السامي سيصبح وزيراً
« للخارجية كما هو الحال في تونس ومراكش . ويمكن أن تبقى

• إدارة الخارجية القائمة بالرغم من ضرورة إعمال بعض التغييرات
• عليها بعد إعلان الحماية ، ولكن يجب أن تقتصر الاتصالات
• الرسمية لممثلي الدول الأجنبية على وزير الخارجية فقط ، وهو
• المندوب السامي ، وفي حالة غيابه يتم الاتصال بممثل المندوب
• السامي وليس بوكيل الخارجية أو رئيس الوزراء . والمندوب
• السامي بوصفه وزيراً للخارجية سوف يبعث بالمراسلات التي
• تصله إلى الإدارة التي يراها مع تعليماته الخاصة . ويجب وضع
• نظام دائم للاتصال بين المندوب السامي وبين إدارة الخارجية^(٣) .

ولتزيد الخارجية البريطانية قرارها حسماً بادرت بوضعه موضع التنفيذ
فأرسلت إلى شيتام • مثل المعتمد البريطاني ، في القاهرة تليفه أنه قد أصبح
• ممثلاً للمندوب السامي ووزير الخارجية المصرية ، ولأنه جرى إبلاغ كافة
الدول صاحبة التمثيل الدبلوماسي في مصر بأن اتصالات تمثيلها الدبلوماسيين
يجب أن تتم من خلال المندوب السامي^(٤) .

ثم مع إعلان الحماية بعد ذلك بيومين وتشكيل وزارة حسين رشدي
الثانية فإنها قد تشكلت بدون وزير للخارجية^(٥) ، ولأول مرة في تاريخ
النظام الوزاري المصري ، الذي بدأ عام ١٨٧٨ ، تختفي وزارة الخارجية ،
رمزاً للسيادة البريطانية الوافدة ، وإهداراً لأهم رموز الاستقلال المصري ،
وتعبيراً عن ديمومة الاحتلال الأجنبي للتراب الوطني .

* * *

بالرغم من أن ظروف الحرب وما استتبعها من إعلان الأحكام
العرفية ومصادرة الخريجات لم تمنح كثيراً لجموع المصريين العاديين الاحتجاج
على تقنين الوجود البريطاني في البلاد بإعلان الحماية عليها ، إلا أنه وفي أكثر
من وثيقة من الوثائق البريطانية يقرأ الباحث ذلك الاحتجاج المصري

المكتوم ضد إلغاء وزارة الخارجية المصرية ... أو بمعنى آخر ضد نظام الحماية على البلاد .

نختار من هذه الوثائق اثنتين :

أولاهما : رسالة كتبها اللورد هاردنج وكيل وزارة الخارجية البريطانية إلى المندوب السامي في القاهرة في يولية عام ١٩١٧ يقول فيها بالحرف الواحد : إنه من السهل إدراك عدم قبول المصريين لقيامنا بإلغاء وزارة الخارجية المصرية ولممارستنا لعمل طالما كنا نقوم به من الناحية الفعلية قبل تغيير النظام ،^(١) .

ثانيتهما : ما اقترحه رشدي باشا رئيس الوزراء المصري على دار الحماية ، ولاكثر من مرة ، كما تسجل إحدى مذكرات السير وينجت المندوب السامي في القاهرة المؤرخة في ٩ ديسمبر ١٩١٧ ، بنوع من تقسيم الإشراف على الشئون الخارجية المصرية بين السلطات المصرية والسلطات البريطانية .

أكثر من ذلك — كما جاء في نفس المذكرة — أن رشدي باشا قد حث السلطان أحمد فؤاد ليقوم بنوع من الضغط على المسترشين ، الرجل الثاني من رجال الحماية بعد وينجت ، لتوافق السلطات البريطانية على تنفيذ المقترح المصري .

ومع ما تعبر عنه المذكرة السابقة من رفض لهذا المقترح على اعتبار أنه يمثل تحدياً للسيطرة البريطانية على الشئون الخارجية المصرية ، فقد سجلت في نفس الوقت أنه : يشكل تناقضاً أساسياً لشروط الحماية ، كما أنه غير عملي إذ لن يستطيع الممثلون الأجانب في القاهرة التعامل مع سلطتين ،^(٢) .

ونلاحظ على أصوات الاحتجاج تلك أكثر من ملاحظة ، فهي من ناحية قد بدأت تتردد بين سطور الوثائق بعد نحو ثلاث سنوات من إعلان الحماية ، وذلك نتيجة لتحسن الأوضاع العسكرية للدولة الحامية مما يسمح بطرح مثل هذه الموضوعات دون حساسية ، ثم أنها من ناحية أخرى قد ظهرت بعد وفاة السلطان حسين كامل والذي كان يعتبر عمده عهد استسلام للوجود البريطاني .

ملاحظة ثانية : فإن هذه الاحتجاجات قدمت من الجانب المصرى باستحياء واضح ، وبقتناعه المغلوب على أمره ، إذ لم تتجاوز مطالب رشدى باشا والمشاركة فى الإشراف على العلاقات الخارجية المصرية ، وهو ما كانت الوكالة البريطانية ذاتها تدعو إليه قبيل إعلان الحماية .

الملاحظة الثالثة : ولكن وبالرغم من ذلك فإن مجرد تقديم الاحتجاج ، ومن رئيس مجلس الوزراء المصرى ، أى من أحد أطراف السلطة ، وبتدعيمه من السلطان أحمد فؤاد ، وهو طرف آخر لها ، فإن ذلك كان يمثل بالقطع صدق لتيار وطنى قوى من خارج السلطة ، على اعتبار أن مثل هذه المطالبة التى يمكن أن تخرج الوزارة أو السلطان أمام سلطات الحماية لا يمكن أن تصدر عنهما دون الإحساس بأن وراءهما رأى عام قوى مساند .

وتتأكد جدية هذه الملاحظة إذا علمنا أنه بعد أقل من أسبوعين من تقديم الاقتراح المذكور ، وكنتيجة لضغط محدود من جانب المنسحب السامى يطوى رشدى باشا اقتراحه متمتعا بأنه يعلم أن الحكومة البريطانية لن توافق على سماع شيء عن الآمال الوطنية المصرية قبل نهاية الحرب ، (٨) .

وتنهي الحرب في نوفمبر ١٩١٨ وتتلاحق الأحداث لتنفجر ثورة ١٩١٩
وتدخل القضية الوطنية و(مسألة) إعادة وزارة الخارجية المصرية في إطارها
في مرحلة جديدة .

وتبدي أهمية (المسألة) من ذلك الرأي الذي سجلته لجنة مانتر في تقريرها
المشهور والذي جاء فيه بالنص « أدركنا ونحن في مصر أن المصريين جميعهم ،
والسلطان ووزرائه في جملتهم ، يرومون أن تمثل بلادهم سياسياً في الخارج
مهما اختلفت آراؤهم في المسائل الأخرى ، وكانوا كاهم ممثعين من الغائنا
منصب وزير الخارجية عند إعلاننا الحماية وتسليمنا وزارة الخارجية إلى
المندوب السامي البريطاني^(١) » .

ولكن ومع كل التغيير الذي أصاب وضع مصر الدولي فإن وزارة
الخارجية المصرية ، ما كان بالامكان أن تعود على نفس النحو الذي كانت
عليه من قبل ، لاكثر من سبب :

(١) فقد سقطت السيادة العثمانية على البلاد والتي ظلت قيداً على إمتداد
مصر بعلاقاتها إلى دول العالم وإن كانت هذه الدول قد امتدت بعلاقاتها إلى
مصر .

لا يمنع ذلك من تسجيل حقيقة أخرى ألا وهي أن هذا القيد لم يحرم
مصر من قيام « علاقات سياسية ، مباشرة بينها وبين سائر الدول عن طريق
« القنصليات العامة ، أو « وكالات ، تلك الدول في القاهرة لا من خلال
« سفاراتها ، في العاصمة التركية .

(٢) وكان لسقوط الدولة العثمانية كزعيمة للعالم الإسلامي جانبه الآخر
المتمثل في تنافس البلاد الإسلامية الكبيرة على إرث مركز الزعامة الذي خلا .

ويذكر السير ويشجت المندون السامى البريطانى فى القاهرة فى تقرير
سرى مؤرخ فى ٢٦ ديسمبر ١٩١٨ أن عدداً من المسئولين المصريين قد
أفصوا إليه برغبتهم أن تحتل بلادهم هذا المركز ، وعن أملهم د ألا تضغط
بريطانيا على الشخصية المصرية إلى الحد الذى يمنع مصر من السعى إلى الحلول
محل تركيا كأولى دول العالم الإسلامى (١٠) .

وهذا الطموح لم يكن يناسبه ، على وجه التأكيد ، عودة وزارة الخارجية
القديمة التى اقتضت اتصالاتها على تمثلى الدول السياسيين فى القاهرة ، وإنما
كان يستلزم إقامة جهاز فعال يمتد بالدعوة وبالديعة إلى خارج البلاد وذلك
لتحقيق مثل هذا الطموح ، ومن ثم كانت وزارة خارجية ماقبل الحماية جهازاً
قاصراً أمام تغييرات ما بعد الحرب .

على الجانب الآخر كان منتظراً أن تقف بريطانيا موقفاً مختلفاً من
الآمال المصرية .

(١) فن منطلق رفض إلغاء الحماية ما كانت لندن لتقبل أن تعيد إلى
الوجود مؤسسة سياسية يتناقض وجودها مع استمرار نظام الحماية ، أو على
الأقل استمرار التبعية المصرية لها .

(٢) ثم حتى بعد إقناع حكومة لندن بأن الحماية علاقة غير مرضية ،
بين البلدين ، وهو ما أعلنته فى بلاغ رسمى مشهور صادر فى ٢٦ فبراير
١٩٢١ ، ثم ما كان منتظراً أن يتبع ذلك من الموافقة على إعادة وزارة
الخارجية المصرية ، ، فإن هذه إعادة ما كانت لتتم على النحو الذى يحقق
الطموح المصرى ولا كثر من سبب .

أحد هذه الأسباب : ما يمكن أن يترتب على حرية مصر الكاملة فى
ممارسة علاقاتها الخارجية من إيقاع بريطانيا العظمى فى ارتباك ، —

على حد تعبير تقرير اللجنة ملنر - ، إذ أنه في ظل « العلاقة الخاصة » التي أرادت الحكومة البريطانية أن تستبدلها بنظام الحماية كان مطلوباً لون من الانسجام بين السياسة الخارجية لكل من الحكومتين البريطانية والمصرية ، والذي ما كان يتأتى بدون إشراف فعال من جانب الشريك الأقوى على العلاقات الخارجية للشريك الأصغر ، وذلك على حد التصور البريطاني .

سبب آخر : وهو زيادة المخاوف البريطانية من قيام مصر بالدور الذي طمحت إليه نحو زعامة العالم الإسلامي ، خاصة على ضوء ما تمخض عن الحرب من تمدد الوجود البريطاني إلى بعض البلاد الإسلامية القريبة ، إرثاً عن الدولة العثمانية المنهارة ، وبالذات في فلسطين والعراق .

وإذا كان الإنجليز قد أعربوا في كثير من المناسبات عن مخاوفهم من أن فصل أفكار الجامعة الإسلامية إلى أملاكهم في الشرق البعيد ، في الهند ، وذلك قبل الحرب العالمية الأولى ، فبالأحرى أن تزداد حدة هذه المخاوف ، مع ازدياد الرغبة المصرية في قيادة العالم الإسلامي ، ومع التصاق أملاكهم الجديدة بمصر إلى هذا الحد .

سبب ثالث : ما يمكن أن يستتبع إعادة وزارة خارجية مصرية ذات تمثيل سياسي في الخارج من إنفتاح مصر أكثر على دول كبرى تنافس بريطانيا وضعها في المنطقة ، وما يمكن أن يترتب على هذا الانفتاح من زيادة حجم تبادل التمثيل الدبلوماسي لتلك الدول بما يصحب هذا من « انفساح المجال لدسائس يمكن أن تكون عواقبها وخيمة » (١١) ، كما جاء في التقرير الرسمي للجنة ملنر .

من هذين الموقفين المتناقضين لمصر وبريطانيا نحو قضية إعادة وزارة الخارجية المصرية ، ثم نحو الحجم الذي يمكن أن تعود عليه هذه الوزارة ، دار حوار طويل بين الطرفين استمرار لنحو ثلاث سنوات .

• • •

في المباحثات التي جرت بين لجنة ملنر وبين الوفد المصري برئاسة
سعد زغلول خلال شهرى يونية وأغسطس عام ١٩٢٠ اشترك فيها الانجليز
بمبدأ ضرورة أن تبقى إدارة جميع العلاقات الخارجية المصرية في أيدي
بريطانية، (١٢).

ويذكر اللورد ملنر في تقريره أن أعضاء لجنته قد خرجوا من هذا المبدأ
بقرار هو أن تقتصر السيطرة البريطانية على علاقات مصر السياسية. وأما
مصالح مصر التجارية وسواها من مصالحها الخارجية غير السياسية فالأفضل
تركها بيد المصريين. وهذه المصالح كثيرة وعددها أخذ في الازدياد، فالتوسع
نطاق التجارة والمواصلات وازدياد عدد المصريين الذين يسافرون إلى البلاد
الخارجية أو يقيمون بها وخصوصاً في غرب أوروبا. والعلاقات العديدة التي
تحصل لهم هناك تحتاج هذه كلها إلى حماية رسمية. فإذا ظل سفراء بريطانيا
العظمى وقناصلها يرعون مصالح جميع الأفراد المصريين خارج بلادهم نقلت
أعباء ذلك جداً عليهم. لذلك رأينا أن تعين مصر ممثلين لها في الخارج على
أن تكون صفة هؤلاء قنصلية لاسياسية، (١٣).

على الجانب الآخر نص المشروع الذى قدمه الوفد المصرى على حق
مصر فى التمثيل السياسى فى الخارج ، كما رأى إمكان أن يقوم الممثل الانجليزى
فى البلاد التى ليس لمصر تمثيل فيها ، بالدفاع عن المصالح المصرية وفق آراء
وزير الخارجية المصرى ، (١٤) ، وكان معنى ذلك أن يقتصر الدور البريطانى
فى العلاقات الخارجية المصرية على التنفيذ لا المشاركة أو الإشراف .

وقد حاول الطرفان التوصل إلى اتفاق وسط فكان ما تقرر من د تمنع
مصر بحق التمثيل فى البلاد الأجنبية ، ، ثم ما صاحب هذا القرار بوضع
القيود عليه من تعهد مصر ، ألا تتخذ فى البلاد الأجنبية خطوة لا تتفق مع

المخالفة أو توجد صعوبات لـانجلترا ، و د بالا تعقد فى أية دولة أجنبية أى اتفاق صار بالمصالح الانجليزية ، (١٥) .

وكانت هذه القيود وغيرها مما دعا سعد زغلول إلى أن يقرر أن المشروع الذى تقرر عرضه على الأمة د ظاهر الاستقلال والاعتراف به ، وباطنه الحماية وتقريرها ، ففيه من خصائص الحماية وميزاتها الشيء الكثير ، ، مما دفع المصريين إلى رفض ذلك المشروع .

بهذا الرفض تجدد الموقف وتم وأد محاولة د إعادة وزارة الخارجية المصرية ، على الخطوط التى قررها المشروع المذكور .

* * *

جاءت الخطوة التالية من الجانب البريطانى حين أعلن فى ٢٦ فبراير ١٩٣١ بأن الحماية لم تعد علاقة مرضية .

ومع ما تم الاتفاق عليه فى المباحثات مع ملنر والتى شارك فيها عدلى يكن من عودة وزارة الخارجية ، ومع إعلان ٢٦ فبراير للبريطانى تصور عدلى باشا بعد أن ألف وزارته التى تقرر أن تتولى المفاوضات الرسمية مع الحكومة البريطانية ... تصور أنه قادر على تعيين د وزير خارجية ، فى هذه الوزارة ، وقد تضمنت إحدى البرقيات السرية التى طارت إلى لندن فى ٢٣ مايو ١٩٣١ طلب الموافقة على هذا التعيين (١٦) ، ولكن جاء الرد سريعاً وقصيراً وباتراً بأن د التسليم بتعيين وزير خارجية لمصر يتعارض مع الأسس التى وضعتها وزارة الخارجية البريطانية للمفاوضات ، (١) (١٧) .

ذلك أن هذا التسليم مع وجود مبررات معقولة له فيما تصوره عدلى يكن إلا إنه فيما خططت له حكومة لندن كان يحرم المفاوضات البريطانى من ورقة

للمساومة ، هذا من ناحية ، كما أن التسليم بعودة وزارة الخارجية المصرية دون الاتفاق المسبق على حدود صلاحيات هذه الوزارة ، وعلى طبيعة العلاقة بينها وبين السلطات البريطانية من جانب آخر ، كان يمكن أن يسبب كثيراً من المتاعب للحكومة الإنجليزية لم تكن راغبة فيها .

واستسلاماً للرفض البريطاني شد عدلى يكن رحاله إلى لندن للدخول في مفاوضات سياسية دون وزير خارجية ، لأنه غير موجود (١)

ويتفق المؤرخون على أن الجانب البريطاني في تلك المفاوضات التي عرفت بمفاوضات عدلى - كرزون ، قد قبض يده عن كثير مما قد منحه في مشروع ملنر .

ولعل أظهر ما كان من سياسة « قبض اليد » قد بدا فيما يتعلق بعودة وزارة الخارجية المصرية .

حقيقة وافق المشروع البريطاني على أن « تتولى الشؤون الخارجية لمصر وزارة الخارجية المصرية تحت إشراف وزير معين لذلك » ، إلا أنه اشترط جملة شروط أفقدت إعادة الوزارة أى معنى له .

فن ناحية أوجب المشروع « وجود أوثق الصلات بين وزارة الخارجية المصرية والمندوب السامى البريطانى الذى يقدم كل المعونة الممكنة للحكومة المصرية فيما يتعلق بالمعاملات والمفاوضات السياسية » .

من ناحية أخرى ألزم المشروع الحكومة المصرية بعدم الدخول « فى أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية بدون أن تستطلع رأى حكومة جلالة ملك بريطانيا بواسطة المندوب السامى البريطانى » .

ومن ناحية ثالثة قرر المشروع استمرار الحكومة البريطانية فى « تولى المفاوضات على إلغاء الامتيازات الحالية مع الدول ذوات الامتيازات » ، (١٨) .

وبمقتضى هذا المشروع لم تكن وزارة الخارجية المصرية لتختلف كثيراً عن وضعها في ظل الإلغاء حين كانت تحت الإشراف البريطاني برئيس مصرى هو وكيل الوزارة فيما عدا أنها استمرت تحت نفس الإشراف برئيس مصرى بلقب وزير هذه المرة (١)

وقد أدرك الوفد المصرى هذه الحقيقة مما دعاه إلى أن يسجل في رده الرسمى بأنه لا يتصور أن تتوفر لدى وزير الخارجية الحرية التى يقتضيها القيام بأعباء منصبه وتحمل مسؤوليته إذا كان ملزماً بنص صريح بأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامى . فان ذلك معناه أن يكون خاضعاً فى الواقع لمراقبته مباشرة فى إدارة الأمور الخارجية . وعدا ذلك فان الالتزام بالحصول على موافقة بريطانيا العظمى على جميع الاتفاقات السياسية ، حتى ما لا يتناقض منها مع روح التحالف ، فيه لإخلال خطير بمبدأ السيادة الخارجية ،^(١) .

وكانت النتيجة المنطقية أن رفض الجانب المصرى الاقتراحات البريطانية الخاصة بعلاقات مصر الخارجية ضمن رفضه للمشروع البريطانى برمته ، وتاجلت عودة وزارة الخارجية مرة أخرى .

* * *

أدى فشل مفاوضات عدلى - كرزون ونفى سعد زغلول إلى سيشل فى أواخر عام ١٩٢١ إلى أن يواجه الوجود البريطانى فى مصر موقفاً قريباً مما واجهه عام ١٩١٩ خاصة بعد استقالة وزارة عدلى يكن فى ٨ ديسمبر ١٩٢١ .

وكان على حكومة لندن أن تتحرك بسرعة لتواجه الموقف المعقد الذى تجدد أمامها . وفى مثل هذه المواجهة بادرت بمحاولة تأليف وزارة جديدة عرضتها على ثروت باشا أقوى شخصيات الوزارة المستقيلة .

وقد رفض الرجل تشكيل وزارة إدارية على النحو الذى شكلت به

الوزارات السابقة خلال نفي سعد زغلول إلى مالطة ، ورأى أن تشكيل وزارة سياسية يستلزم وضع برنامج سياسي، لها وافقت الحكومة البريطانية على نشره في ٣٠ يناير ١٩٢٢ وقد جاء فيه بعد شرط تصريح الحكومة البريطانية بإلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر بداءة ذي بدء، مباشرة الشرط وباعادة وزارة الخارجية وتمثيل خارجي من سفراء وقناصل، (٢٠).

لم تملك الحكومة البريطانية أن تعترض على مثل هذا البرنامج، كما لم تملك أن تضع حدوداً على صلاحيات وزارة الخارجية الجديدة ، ومن ثم لم يكن أمامها سوى السعي لفرض لون من التقييد على العلاقات التي تزمع هذه الوزارة إقامتها .

وكان المارشال اللبني المندوب السامي البريطاني في القاهرة أول من فكر في هذا التقييد في رسالة طويلة له إلى لندن في ٥ ديسمبر ١٩٢١ فيما أسماه د بمبدأ مونرو بريطاني ، بمنع الدول من التدخل في الشؤون المصرية على غرار مبدأ مونرو الذي أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية لمنع الدول من التدخل في شئون جاراتها ، وقد رأى أن تطبيق مثل هذا المبدأ سوف يقلل من احتمالات تدخل أى دولة في شئون مصر (٢١) .

بمعنى آخر أن حكومة لندن وقد فشلت في الإتفاق مع أى مفاوض مصرى على تقييد انفتاح مصر بعلاقاتها الدبلوماسية على الخارج ، فإنها قد سمعت إلى إيقاف هذا الانفتاح من خارج مصر لا من داخلها .

والواقع أنه كان لبريطانيا بكل القوة والهيبة التي خرجت بهما بنصرها في الحرب الأولى أن تطبق مثل هذا المبدأ على مصر .

وبتصريح ٢٨ فبراير المشهور الذي أنهى الحماية البريطانية على البلاد ، ونص على أن تكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، أمكن إعادة وزارة

الخارجية المصرية في وزارة عبد الخالق ثروت التي تألفت في اليوم التالي
للتصريح وقد تولى هذه الوزارة رئيس الوزراء نفسه .

ثم بالكتاب الدورى الذى أرسلته حكومة لندن إلى كافة ممثليها في الخارج
في ١٥ مارس من نفس السنة - بعد موافقة البرلمان الانجليزى على التصريح
- أعلنت ما أسماه اللبني د بمبدأ مونرو البريطانى ، ليبلفه هؤلاء إلى
الحكومات المعتمدين لديها .

وقد جاء في هذا الكتاب بأنه :

د سيكون للحكومة المصرية حرية إعادة إنشاء وزارة للخارجية
د تمهيداً لتمثيل مصر في الخارج تمثيلاً دبلوماسياً وقنصياً .

د ولن تمد بريطانيا العظمى في المستقبل حمايتها على الرعايا المصريين
د في البلاد الأجنبية إلا في الحدود التى تطالبها بها الحكومة المصرية
د وإلى الوقت الذى يتم فيه تمثيل مصر الدبلوماسية في تلك البلاد .

د بيد أن إنهاء الحماية البريطانية على مصر لن يمس الأوضاع القائمة
د بالنسبة للدول الأخرى في مصر بأى تغيير .

د إن رخاء مصر وسلامتها ضروريان لآمن الامبراطورية البريطانية
د ولذلك فانها ستحتفظ على الدوام بالطابع الخاص للعلاقات بينها
د وبين مصر والذي طالما اعترفت به الحكومات الأخرى ، وذلك
د من حيث أن هذا الوضع مصلحة بريطانية قصوى . وقد أوضح
د الاعتراف البريطانى باستقلال مصر وسيادتها هذا الوضع .
د وقد أثبتته حكومة صاحب الجلالة من حيث إنه من الأمور
د المتصلة بحقوق الامبراطورية البريطانية وهى صالحة اتصالاً حيواً ،
د ولن تسمح بمناقشته من جانب أى من الدول الأخرى .

• وبناء على هذا المبدأ ستعتبر محاولة أى من تلك الدول للتدخل
• فى شئون مصر عملاً عدائياً ، كما ستعتبر أى عدوان على الأراضى
• المصرية عملاً تعاقب عليه بكل الوسائل التى تملكها .

وقد حرصت بريطانيا فى نفس الوقت أن تضع لها دعماً ، على الوزارة
الجديدة فكان ما تم مع إنشائها من تعيين المستر د كين بويد ، السكرتير
الشرفى بدار الحماية مديراً عاماً بوزارة الخارجية المصرية .

وعلى هذا النحو تم إعلان الاستقلال المصرى بتحفظات غير مرغوبة ،
وعادت وزارة الخارجية المصرية وقد فرض على إمكانيات امتداد علاقاتها
إلى الخارج وصاية غير مطلوبة .

وكان على مصر أن تبدأ مرحلة جديدة من الكفاح باستكمال أسباب
استقلالها الوطنى سواء بالتخلص من تحفظات تصريح ٢٨ فبراير أو من
وصاية مبدأ مونرو البريطانى .

الحواشي

- F.O. 407/183 No. 24 Grey to Cheetham, Oct. 17, 1914 Tel. No. 266 (١)
- Ibid No. 80 Cheetham to Grey, Dec. 14, 1914 Tel. No. 318 Conf. (٢)
- F.O. 407/183 No. 82 Grey to Cheetham; Dec. 15, 1914 Tel. No. 425. (٣)
- Ibid No. 84 Grey to Cheetham, Dec. 19, 1914 Tel. No. 428. (٤)
- (٥) قرارات تشكيل الوزارة الرشدية الثانية — الوقائع المصرية العدد ١٧٢ لعام ١٩١٤ .
- F.O. 407/183 No. 107 Hardinge to Wingate July 25, 1917. (٦)
- Ibid No. 127 Wingate to Balfour, Dec. 9, 1917 Tel. No. 1320 Conf. (٧)
- F.O. 407/183 No. 164 Wingate to Hardinge, Dec. 27, 1918 Private. (٨)
- (٩) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ج٢ التمهيد ملحق عن تقرير اللجنة البريطانية برئاسة اللورد ملنر ص ٨٦ .
- F.O. 407/183 No. 163 Wingate to Balfour, Dec. 26, 1918 Tel. No. 1944. (١٠)
- (١١) أحمد شفيق : المصدر السابق — تقرير ملنر ص ٨٧ .
- (١٢) المصدر السابق ص ٨٥ .
- (١٣) نفس المصدر ص ٨٥ .
- (١٤) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية — البريطانية ج١ ص ٦٧ .
- (١٥) نفس المصدر السابق ج٦ ص ٦٩ — ص ٧٠ .
- F.O. 407/189 No. 135 Allenby to Curzon, May 23, 1921 Tel. No. 355. (١٦)
- Ibi Ndo. 146 Curzon to Allenby, May 25, 1921 Tel. No. 302. (١٧)
- (١٨) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٤٥٥ — ٤٥٦ .
- (١٩) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٤٦٥ .
- (٢٠) نفس المصدر ص ٧١٢ .
- F. O. 407/191 No. 40 Allenby to Curzon, Dec. 5, 1921 Tel. No. 656. (٢١)